

التطورات في مجال النفط والطاقة

نظرة عامة

مرت السوق النفطية بظروف استثنائية خلال عام 2015 مدفوعة بالتغيرات المفاجئة في معدلات الطلب والعرض والتي أدت إلى حدوث انخفاضات حادة في أسعار النفط خلال عام 2015، استمراراً لما شهدته السوق منذ النصف الثاني من عام 2014، وتقلبات في أسواقه العالمية أثرت بدورها على معدلات أداء الاقتصاد العالمي من جهة وحركة التجارة النفطية من جهة أخرى. جاءت تلك التقلبات كنتيجة رئيسية للزيادة الكبيرة في مستويات المعروض النفطي في الوقت الذي لم تنمو فيه مستويات الطلب على النفط بشكل كبير لتستوعب الزيادة في مستوى المعروض وهو ما يُعزى إلى استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.

انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل كبير ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك خلال عام 2015 إلى 49.5 دولار للبرميل بتراجع قاربت نسبته 49 في المائة مقارنة بمستويات الأسعار المسجلة عام 2014، لتصل بذلك أسعار النفط إلى أقل مستوى لها منذ عام 2005، متأثرة بعوامل متعددة أثرت بشكل مباشر على مستويات الطلب والعرض. فقد سجل الطلب العالمي على النفط نمواً بمعدل 1.5 مليون برميل/يوم مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.1 مليون برميل/يوم خلال عام 2014، ليصل مستواه إلى 92.9 مليون برميل/يوم عام 2015، في المقابل، شهدت الإمدادات النفطية زيادة بنحو 1.8 مليون برميل/يوم لتصل إلى 94.9 مليون برميل/يوم، حيث استمرت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك في الارتفاع بمعدل 1.2 مليون برميل/يوم عام 2015 لتصل إلى 56.9 مليون برميل/يوم، في الوقت الذي سجلت فيه إمدادات دول أوبك ارتفاعاً بمعدل 0.6 مليون برميل/يوم لتصل إلى 38 مليون برميل/يوم عام 2015.

على صعيد الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي في العالم، فقد سجلت خلال عام 2015 زيادة طفيفة نسبتها 0.22 في المائة و0.4 في المائة على التوالي. فيما يخص الدول العربية، فقد حققت خلال العام تسعة اكتشافات نفطية وثلاثة عشرة اكتشافاً غازياً، وظلت مستحوذة على أكثر من 55 في المائة من تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام و27.6 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي، ونحو 30.4 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات إنتاج الغاز الطبيعي المسوق نحو 16.4 في المائة من الإجمالي العالمي.

أما فيما يتعلق باستهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2015، فقد ارتفع بنحو 520 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم (ب/م / ن / ي) أي بمعدل 3.7 في المائة ليصل إلى 14.7 مليون (ب/م / ن / ي). ظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين

الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية متطلباتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معا 98.2 في المائة من إجمالي مصادر الطاقة.

شهدت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية انخفاضا في مستوياتها خلال عام 2015 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 45.7 و 49.4 في المائة، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية بنسبة 45.4 في المائة لتصل إلى نحو 325.4 مليار دولار.

الاستكشافات والاحتياطيات البترولية

ألقى انخفاض أسعار النفط بظلاله على نشاط الاستكشاف والإنتاج نتيجة الانخفاض في حجم موازنات عدد كبير من الشركات العالمية في عام 2015. تمثل التحدي الأكبر أمام تلك الشركات في محاولة الموازنة بين أهمية تحقيق عوائد على المدى القصير، وبين ضرورة متابعة عمليات الاستكشاف والإنتاج والتطوير على المدى البعيد. نتيجة لذلك تحققت خلال عام 2015 زيادة طفيفة في الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي في العالم بلغت نسبتها 0.2 في المائة و 0.4 في المائة على التوالي.

النشاط الاستكشافي والتطويري

فيما يخص نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري، فقد شهد عدد الحفارات العاملة في مختلف أرجاء العالم انخفاضا من 3580 حفارة عام 2014 الى 2404 حفارة عام 2015 أي بنسبة انخفاض بلغت نحو الثلث. يذكر أن، عدد الحفارات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية قد تأثرت بشكل كبير من تراجع أسعار النفط منذ عام 2014 حيث انخفض عددها من 1862 حفارة في عام 2014 الى 1017 حفارة عام 2015.

تشير التقديرات الأولية إلى أنه خلال عام 2015 تم تحقيق 91 اكتشافاً جديداً على المستوى العالمي، منها 45 اكتشافاً للنفط و 45 اكتشافاً للغاز الطبيعي، واكتشافا واحد للنفط الصخري في الصين قدر الاحتياطي الجيولوجي فيه بنحو 730 مليون برميل. ومن ضمن تلك الاكتشافات 22 اكتشافاً جديداً في الدول العربية، منها تسعة اكتشافات للنفط وثلاثة عشرة اكتشافاً للغاز الطبيعي. ومن الاكتشافات الجديدة التي تحققت في الدول العربية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، اكتشاف للغاز حققتة شركة ريبسول الاسبانية في الجزائر في قاطع "سود- شرق إليزي" جنوبي البلاد. وفي تونس، حققت شركة (Mazarine Energy Tunisia) اكتشافاً جديداً للنفط عبر البئر التنقيبي "شوشة العطروس-1" في امتياز "الزعران" وسط البلاد. وفي ليبيا، حققت شركة إيني الإيطالية اكتشافين للغاز والمتكثفات في امتياز "جنوب بحر السلام" وفي حوض صبراته قبالة السواحل الليبية. وفي الكويت، تم اكتشاف أربعة حقول جديدة، وذلك في شمال وغرب الكويت، من بينها ثلاثة اكتشافات جديدة للنفط الخفيف غربي البلاد إلى الشمال من حقل المناقيش. وفي مصر،

أعلنت شركة إيني الإيطالية عن تحقيق اكتشاف للنفط في منطقة "غرب مليحة" في الصحراء الغربية، واكتشافاً عملاقاً للغاز فيما يُعرف بحقل "ظهر" الذي يعتبر الأكبر من نوعه في البحر الأبيض المتوسط، حيث قدر الاحتياطي الجيولوجي بنحو 849 مليار متر مكعب.

لم يشكل تراجع الأسعار عائقاً أمام متابعة العديد من الشركات نشاط التنقيب والاستكشاف في الدول العربية، فعلى سبيل المثال وضمن خطط التطوير في الإمارات العربية المتحدة، وقعت شركتي بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" و"توتال" الفرنسية، اتفاقية امتياز "شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية المحدودة" (أدكو الجديدة) لحقول النفط البرية.

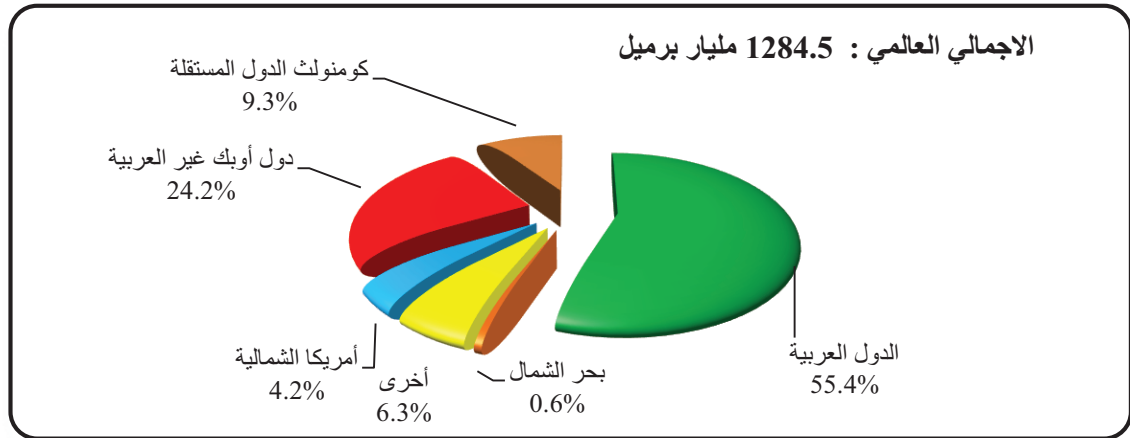
وفي السعودية، قررت شركة أرامكو إضافة 7 مليارات دولار ضمن جهودها للتنقيب عن الغاز من مصادر غير تقليدية، من تكوينات صخور السجيل والتكوينات الرملية منخفضة المسامية والنفاذية في ثلاث مناطق مستهدفة في المملكة، وهي: المنطقة الشمالية ومنطقة الغوار الكبرى وحوض الجافورة الشرقي. وفي العراق، أعلنت شركة "نفط ميسان" في الربع الثاني من عام 2015، أن شركة بتروشينا أنجزت حفر 122 بئراً ضمن خطة تطوير حقل "حلفاية" جنوبي البلاد، إضافة إلى إنجاز 18 بئراً ضمن حقل البازركان. وفي الكويت، وقعت شركة نفط الكويت عقداً لتنفيذ مشروع تطوير احتياطيات النفط الثقيل في طبقة فارس السفلية بحقل الرتقة شمالي البلاد. هذا المشروع يعتبر المرحلة الأولى من خطة تطوير النفط الثقيل، وسوف تليه مراحل أخرى لرفع الإنتاج حسب الحاجة كجزء من استراتيجية قطاع النفط في الكويت لعام 2030. وفي مصر، وقعت وزارة البترول والثروة المعدنية عدداً من الاتفاقيات للتنقيب عن النفط والغاز في مختلف مناطق البلاد، منها خمس اتفاقيات جرى توقيعها في شهر نوفمبر 2015، وتغطي عدة مناطق في الصحراء الغربية وخليج السويس والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة دلتا النيل، وبلغ الحد الأدنى للاستثمارات وفق هذه الاتفاقيات نحو 2.2 مليار دولار.

الاحتياطيات

ارتفعت تقديرات الاحتياطيات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي، بشكل طفيف في نهاية عام 2015، لتصل إلى 1284.5 مليار برميل، أي بنسبة زيادة لم تتجاوز 0.23 في المائة بالمقارنة مع المستويات المسجلة العام السابق. وبالنسبة للدول العربية فقد استقرت تقديرات الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام لعام 2015 تقريباً عند مستوياتها المسجلة العام الماضي.

الجدير بالذكر أن نسبة 92.3 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية والبالغة 711.0 مليار برميل لعام 2015، تتركز في خمس دول عربية وهي السعودية التي تستأثر بحصة 37.4 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 20.1 في المائة، والكويت بنسبة 14.3 في المائة، والإمارات بنسبة 13.7 في المائة، وليبيا بنسبة 6.8 في المائة. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 55.4 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، الملحق (1/5) والشكل (1).

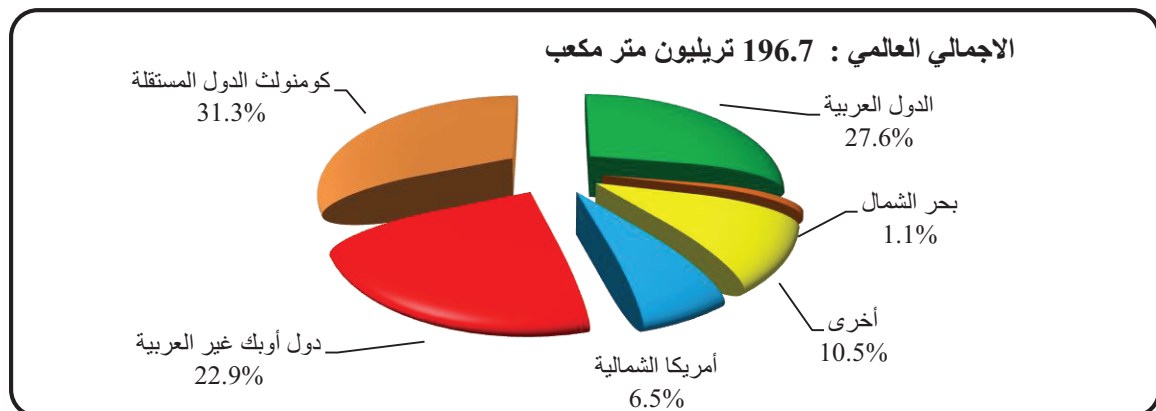
الشكل (1): احتياطات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية عام (2015)



المصدر: الملحق (1/5).

كما ارتفعت احتياطات الغاز الطبيعي عالمياً بشكل طفيف عند نهاية عام 2015 بنسبة 0.4 في المائة لتصل إلى 196.7 تريليون متر مكعب. أما فيما يتعلق باحتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية، فقد ارتفعت هي الأخرى بشكل طفيف بلغ حوالي 173 مليار متر مكعب عن احتياطات عام 2014، أي بنسبة 0.3 في المائة لتصل إلى 54.4 تريليون متر مكعب عام 2015. حافظت جميع الدول العربية على مستوياتها السابقة من احتياطات الغاز الطبيعي في نهاية عام 2015 باستثناء السعودية التي ساهمت الاكتشافات الجديدة في رفع احتياطاتها بواقع 2.1 في المائة خلال عام 2015 بالمقارنة مع العام السابق. ساهمت الدول العربية مجتمعة بحصة 27.6 في المائة من الاحتياطات العالمية، الملحق (2/5) والشكل (2).

الشكل (2): الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية عام (2015)



المصدر: الملحق (2/5).

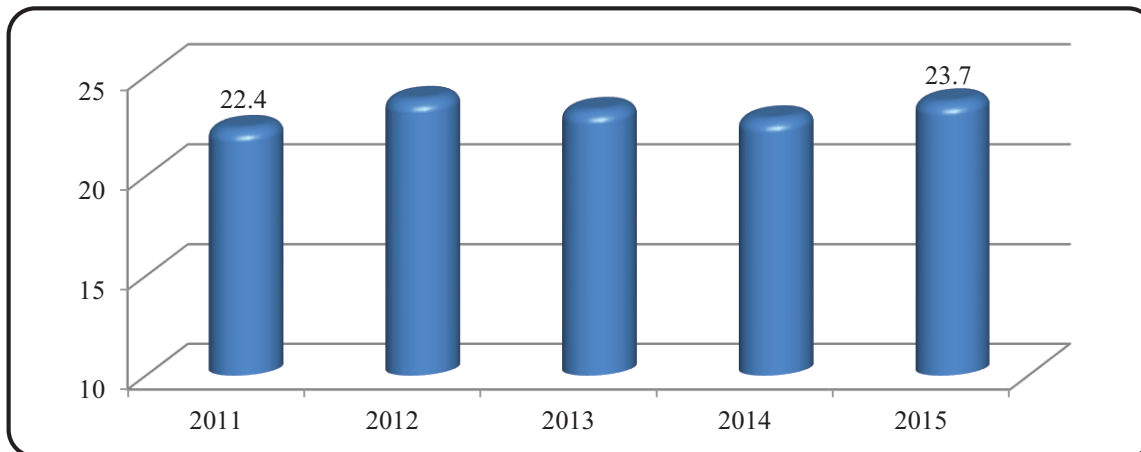
من ناحية أخرى، حافظت تقديرات احتياطي العالم المؤكدة من الفحم الحجري لعام 2015 على نفس مستويات عام 2014 حيث بلغت 891 مليار طن. ولم تحدث في الدول العربية تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه. والجدير بالذكر أن الفحم الحجري يستهلك بشكل رئيسي في قطاع توليد الكهرباء في بعض الأنشطة الصناعية، ويلعب دوراً هاماً في مجال الطاقة في العالم بسبب توفر مصادره في عدد كبير من دول العالم، إضافة إلى سهولة نقله واستيراده وتصديره، إلا أن له في المقابل العديد من الآثار البيئية الضارة كما أن كفاءة الطاقة في محطات توليد الكهرباء العاملة على الفحم تقدر بنحو 46 في المائة، وهو ما يعد أقل من مستويات كفاءة توليد الطاقة باستخدام الغاز الطبيعي والتي تصل إلى 61 في المائة.

الإنتاج

النفط والغاز الطبيعي

شهد الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2015 ليصل إلى 94.9 مليون برميل/يوم، مشكلاً زيادة قدرها 1.8 مليون برميل/يوم، أي ما يمثل 2 في المائة مقارنة بالمعدل لعام 2014. وصل الإنتاج من مجموعة الدول المنتجة من خارج أوبك إلى 56.9 مليون ب/ي خلال عام 2015 مشكلاً ارتفاعاً بمقدار 1.2 مليون برميل/يوم أي بنسبة 2.2 في المائة مقارنة بالعام السابق، ومستأثراً بنسبة 60 في المائة من الإجمالي العالمي، أما إنتاج دول منظمة أوبك فقد بلغ 38 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 600 ألف ب/ي مقارنة بالإنتاج المسجل عام 2014. وقد وصل معدل إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام إلى حوالي 23.7 مليون برميل/يوم في عام 2015، بزيادة حوالي 847 ألف برميل/يوم بالمقارنة مع عام 2014، أي بنسبة زيادة بلغت 3.4 في المائة. ساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة 30.4 في المائة من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام عام 2015 مقابل 30 في المائة في عام 2014، الملحق (3/5) والشكل (3).

الشكل (3): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية، (2011-2015)
(مليون ب/ي)



المصدر: الملحق (3/5).

على مستوى الدول العربية فرادى، ارتفع إنتاج النفط في عدد من الدول وانخفض في بعضها الآخر خلال عام 2015. فقد ارتفع معدل إنتاج العراق بنسبة 11.9 في المائة ليصل إلى 3481 ألف برميل/يوم، وارتفع في دولة الإمارات بنحو 177 ألف برميل/يوم عام 2015 أي بنسبة 6.3 في المائة ليصل إلى 2971 ألف برميل/يوم، كما ارتفع معدل إنتاج النفط في السعودية بحوالي 490 ألف برميل/يوم عام 2015، أي بنسبة 5.1 في المائة ليلبلغ 10191 ألف برميل/يوم، كما ارتفع الإنتاج في سلطنة عُمان من 943.6 ألف برميل/يوم في عام 2014 إلى 981.1 ألف برميل/يوم في عام 2015 أي بنسبة نمو بلغت 4.0 في المائة، كما ارتفع إنتاج مصر من حوالي 593.4 ألف برميل/يوم إلى حوالي 596.2 ألف برميل/يوم أي بنسبة 0.5 في المائة.

في المقابل، تراجع معدل إنتاج البحرين إلى 200.9 ألف برميل/يوم في عام 2015 مقابل 202 ألف برميل/يوم في عام 2014 أي بنسبة 0.5 في المائة، كما تراجع معدل إنتاج النفط خلال نفس الفترة بشكل طفيف وبواقع 0.3 في المائة في الكويت ليصل إلى 2858.9 ألف برميل/يوم، وانخفض في الجزائر من 1193 ألف برميل/يوم إلى 1148 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 3.8 في المائة، وتراجع أيضاً معدل إنتاج قطر بنسبة 6.3 في المائة ليصل إلى 664 ألف برميل/يوم مقابل 709 ألف برميل/يوم لعام 2014. من جانب آخر، تراجع بشكل كبير إنتاج النفط في كل من ليبيا واليمن، حيث وصل الإنتاج في ليبيا إلى 412 ألف برميل/يوم في عام 2015 بعد أن كان قد سجل 1.5 مليون برميل/يوم في عام 2012، وبلغ إنتاج اليمن 24 ألف برميل/يوم فقط في عام 2015 مقابل 180 ألف برميل/يوم لعام 2012 نتيجة الظروف غير المواتية التي تشهدها هاتين الدولتين.

أما الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي، فقد استقر تقريباً عند نفس المستويات المسجلة عام 2014 والبالغة 9478 ألف برميل/يوم، وبلغ إنتاج الدول العربية من سوائل الغاز الطبيعي⁽¹⁾ نحو 3878 ألف برميل/يوم، ليستأثر بنحو 41 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي.

فيما يخص الغاز الطبيعي المسوق⁽²⁾ على المستوى العالمي، ارتفعت الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي عام 2014 بحوالي 3.7 في المائة لتصل إلى نحو 3565 مليار متر مكعب، أي بارتفاع قدره 127.8 مليار متر مكعب. وشكلت حصة الدول العربية مجتمعة 16.4 في المائة من الإجمالي العالمي، مقارنة بحصة 17.3 في المائة في العام السابق. يذكر أن إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية قد انخفض من 593 مليار متر مكعب في عام 2013 إلى 583 مليار متر مكعب في عام 2014 أي بمقدار 10 مليار متر مكعب، ما يشكل انخفاضاً بنسبة 1.7 في المائة.

على مستوى الدول العربية فرادى، انخفضت الكميات المسوقة في سبع دول عربية، حيث انخفضت في الإمارات بمعدل 0.7 في المائة، لتصل في عام 2014 إلى 54.2 مليار متر مكعب، وانخفضت في تونس بمعدل 6.8 في المائة لتصل

(1) سوائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.
(2) الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

إلى 2.6 مليار متر مكعب ، وفي سورية بمعدل 29.4 في المائة لتصل إلى 3.7 مليار متر مكعب. كما انخفضت في الكويت بمعدل 8.0 في المائة لتصل إلى 15 مليار متر مكعب، وفي ليبيا بمعدل 13.7 في المائة لتصل عام 2014 إلى حوالي 15.8 مليار متر مكعب، وانخفضت في مصر بمعدل 13.5 في المائة لتصل إلى 48.8 مليار متر مكعب، وانخفضت أيضاً في سلطنة عُمان بمعدل 0.4 في المائة لتصل إلى حوالي 29.8 مليار متر مكعب. وفي المقابل، ارتفعت الكميات المسوقة من الغاز في بقية الدول العربية (باستثناء قطر التي حافظت على مستوياتها المسجلة في عام 2013) بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 0.2 في المائة في الجزائر، و4.8 في المائة في البحرين، الملحق (4/5).

مصادر الطاقة الأخرى

انخفض إنتاج العالم من الفحم بنسبة 4 في المائة من حوالي 3988.9 مليون طن مكافئ نפט عام 2014 إلى نحو 3830.1 مليون طن مكافئ نפט عام 2015. وظلت الصين في طليعة الدول المنتجة للفحم، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2015 إلى حوالي 1827 مليون طن مكافئ نפט، أي ما يعادل 47.7 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من الفحم. أما في الدول العربية فلم تحدث تطورات تُذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه. فيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ إنتاجها العالمي ما يعادل 583.1 مليون طن مكافئ نפט في عام 2015، مسجلة ارتفاع بنسبة حوالي 1.3 في المائة مقارنة بعام 2014. وبالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية، فقد تم إنتاج 892.9 مليون طن مكافئ نפט في عام 2015، مسجلة ارتفاع نسبته 1 في المائة بالمقارنة مع عام 2014. تستغل العديد من الدول العربية التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصة في مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان. وارتفع الإنتاج العالمي من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى⁽³⁾ بنسبة 11.9 في المائة ليصل إلى 354.6 مليون طن مكافئ نפט في عام 2015.

الطلب على الطاقة

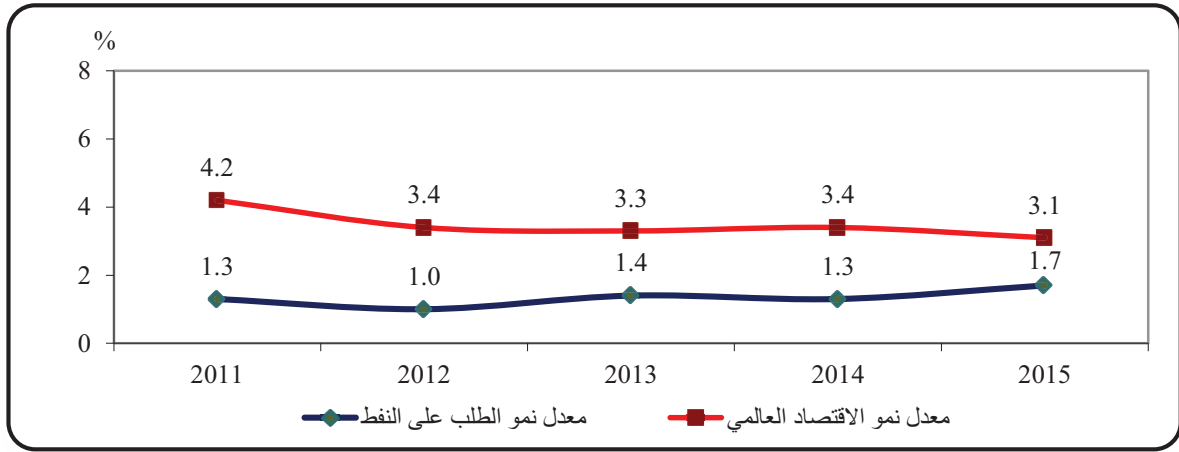
الطلب العالمي

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2015 نحو 13080.5 مليون طن مكافئ نפט (ما يعادل حوالي 264 مليون برميل مكافئ نפט يومياً)، أي بنسبة زيادة حوالي 0.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2014. استأثرت الدول الصناعية بحصة 41.8 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل نحو 7.2 في المائة للدول المتحولة و51 في المائة لبقية دول العالم. شكل الطلب على النفط حوالي 32.9 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2015، وبلغت حصة الفحم 29.2 في المائة والغاز الطبيعي 23.8 في المائة، والطاقة الكهرومائية 6.8 في المائة، والطاقة النووية 4.4 في المائة، والطاقة المتجددة 2.8 في المائة.

(3) تشمل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، ومصادر متجددة أخرى.

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2015، بمقدار 1.5 مليون برميل/يوم وبمعدل نمو بلغ حوالي 1.7 في المائة متجاوزاً نظيره المسجل في العام السابق وهو 1.3 في المائة. ويعود ذلك إلى ارتفاع وتيرة النمو في الطلب على النفط من مجموعة الدول الصناعية التي سجلت نمواً معدله 0.9 في المائة في عام 2015 مقارنة بانكماش بلغ 0.6 في المائة في عام 2014، متأثراً بالتحسن النسبي للنمو الاقتصادي بالدول الصناعية، والذي ساهم في التخفيف من حدة التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي الناجم عن تراجع معدلات النمو باقتصادات الدول النامية، الشكل (4).

الشكل (4): النمو الاقتصادي العالمي والطلب العالمي على النفط (2011-2015)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، 2015.

وفقاً للمجموعات الدولية الرئيسية، ارتفع مستوى الطلب في مجموعة الدول الصناعية خلال عام 2015 بنحو 400 ألف برميل/يوم ليصل إلى 46.2 مليون برميل/يوم، بينما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 1.1 مليون برميل/يوم، مقارنة بمستويات عام 2014 ليصل إلى 46.7 مليون برميل/يوم. أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2015، إذ انخفضت حصة البلدان الصناعية من 50.1 في المائة في عام 2014 إلى 49.7 في المائة في عام 2015 بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 49.9 في المائة إلى 50.3 في المائة، الجدول (1).

الجدول (1)
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2011 – 2015)

2015 ⁽¹⁾	2014	2013	2012	2011	
46.2	45.8	46.0	46.0	45.9	الدول الصناعية
0.9	0.6-	0.1	0.2	0.6-	مليون ب/ي الزيادة السنوية (في المائة)
46.7	45.6	44.2	43.0	42.2	دول العالم الأخرى ⁽²⁾
2.4	3.2	2.9	1.9	3.4	مليون ب/ي الزيادة السنوية (في المائة)
92.9	91.4	90.2	88.9	88.0	إجمالي العالم
1.7	1.3	1.4	1.0	1.3	مليون ب/ي الزيادة السنوية (في المائة)

(1) بيانات تقديرية.

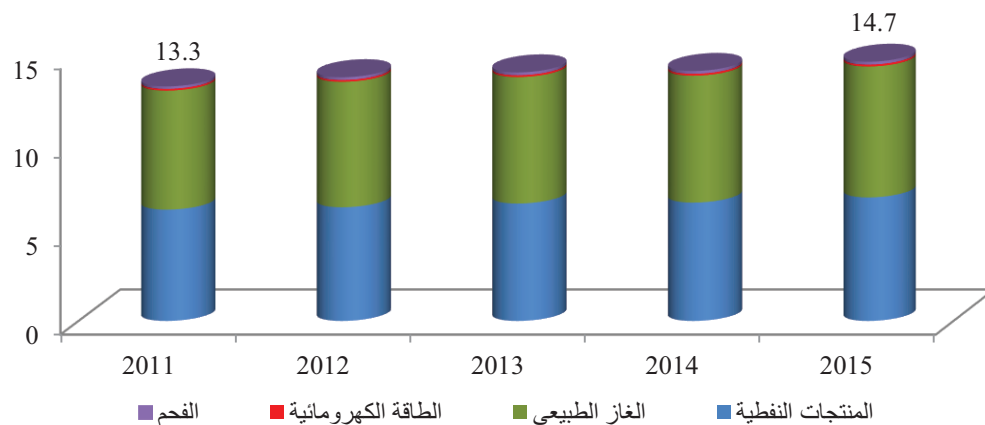
(2) تضم كلا من الدول النامية والدول المتحولة.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2015.

الطلب على الطاقة في الدول العربية

تعتمد الدول العربية اعتماداً شبيه كاملاً على مصادر النفط والغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة حيث يشكل هذان المصدران حوالي 98.2 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2015 نظراً لتقلص حصة المصادر الأخرى المتمثلة بالطاقة الكهرومائية والفحم. وارتفعت معدلات استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2015 بنحو 3.7 في المائة ليصل إجمالي الاستهلاك إلى حوالي 14.7 مليون برميل مكافئ نفط يوميا (ب/م / ن/ي) بالمقارنة مع 14.1 مليون (ب/م / ن/ي) في عام 2014. الشكل (5).

الشكل (5): تطور الطلب على مصادر الطاقة في الدول العربية، (2011-2015)
(مليون ب/م / ن/ي)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، 2015.

جاءت هذه الزيادة بصورة رئيسية من سبع دول عربية وهي: السعودية (160 ألف ب/م/ن/ي)، قطر (74 ألف ب/م/ن/ي)، الإمارات (67 ألف ب/م/ن/ي)، مصر (51 ألف ب/م/ن/ي)، والجزائر (43 ألف ب/م/ن/ي)، والعراق (39 ألف ب/م/ن/ي)، والكويت (37 ألف ب/م/ن/ي). يمثل حجم استهلاك السعودية حوالي 29.3 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2015، وتأتي مصر في المركز الثاني بنسبة 12.4 في المائة، والإمارات في المركز الثالث بنسبة 11.4 في المائة، وقطر بنسبة 10.2 في المائة، والجزائر بنسبة 7.6 في المائة.

أدى تسارع النمو في إجمالي استهلاك الطاقة بالدول العربية خلال الفترة (2011-2015) بوتيرة تجاوزت النمو في الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة إلى ارتفاع مؤشر كثافة استهلاك الطاقة بالدول العربية وبخاصة الدول المستهلكة الرئيسية للطاقة من حوالي 2.3 برميل مكافئ نفط لكل ألف دولار من الناتج في عام 2011 إلى حوالي 2.4 برميل مكافئ نفط لكل ألف دولار في عام 2015، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 1.1 في المائة خلال هذه الفترة.

وقد ارتفع مؤشر كثافة استهلاك الطاقة بأغلب الدول العربية المستهلكة الرئيسية للطاقة بمعدلات متفاوتة تراوحت ما بين 0.1 في المائة في السعودية إلى حوالي 11.7 في المائة في تونس خلال الفترة (2011-2015)، باستثناء الإمارات والعراق وقطر التي شهدت مؤشرات كثافة استهلاك الطاقة بها انخفاضات بمعدلات تراوحت ما بين 0.3 في المائة في قطر إلى حوالي 2.8 في المائة في العراق خلال نفس الفترة.

يُعزى التباين في استهلاك الطاقة ضمن الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ودرجات الرفاه المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى، ويتجلى هذا العامل بصورة تقريبية في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى عدد السكان وحجم ما تمتلكه الدول العربية من احتياطي النفط والغاز ودرجة استغلالهما الأمر الذي يلعب دوراً حاسماً في كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مستوى استهلاكها من الطاقة. أما من ناحية متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية فقد ازداد بمعدل 0.9 في المائة سنوياً خلال الفترة (2011 – 2015) لكنه لا يزال متواضعاً حيث بلغ حوالي 13.9 برميل مكافئ نفط (ب/م/ن) في عام 2015 بالمقارنة مع 13.4 برميل مكافئ نفط (ب/م/ن) في عام 2011. ويخفي هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح المتوسط ما بين 4.5 (ب/م/ن) في سورية و230.6 (ب/م/ن) في قطر.

الطلب على الطاقة وفق المصدر

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي لتغطية احتياجات الطاقة فيها حيث يلبي نسبة 50.5 في المائة من إجمالي استهلاكها من الطاقة في عام 2015. ويأتي النفط في المركز الثاني حيث بلغت حصته 47.7 في المائة من إجمالي الاستهلاك. بينما تلعب مصادر الطاقة الأخرى (الطاقة الكهرومائية التي تتوفر في عدد قليل من الدول العربية وهي مصر، والعراق، وسورية، والسودان، والجزائر، ولبنان، والفحم الذي يقتصر وجوده على أربع دول عربية وهي مصر، والجزائر، والمغرب، ولبنان) دوراً ثانوياً إذ لا تتجاوز حصتهما معاً 1.8 في المائة في عام 2015، الملحق (5/5).

الغاز الطبيعي

يأتي الغاز الطبيعي بالمرتبة الأولى في تغطية متطلبات الطاقة في الدول العربية التي بذلت جهوداً كبيرة للتوسع في استغلال الغاز الطبيعي وزيادة الاعتماد عليه في سد متطلباتها من الطاقة وخاصة في مجال توليد الطاقة الكهربائية. أدت هذه الجهود إلى ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي بمعدلات سنوية متزايدة وبخاصة خلال السنوات الأخيرة. فقد وصل حجم استهلاك الغاز الطبيعي إلى 7.4 مليون ب/م/ن/ي في عام 2015 مقابل حوالي 7.2 مليون ب/م/ن/ي في عام 2014 أي بنسبة ارتفاع بلغت 3.2 في المائة. وأدى هذا بدوره إلى حفاظه على أهميته النسبية في موازين الطاقة عند حدود 50.5 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2015.

يُستهلك الغاز الطبيعي بشكل أساسي في خمس دول عربية، وهي: السعودية، الإمارات، مصر، قطر، والجزائر. واستحوذت هذه الدول الخمس على 80 في المائة من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2015. واستهلكت الدول العربية 11.7 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي، فيما بلغت حصة الدول الصناعية من استهلاك الغاز نحو 46.7 في المائة مقابل 24.9 في المائة للدول النامية و16.7 في المائة لرابطة كومنولث الدول المستقلة.

المنتجات البترولية

شهد استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2015 ارتفاعاً بمعدل 4.4 في المائة. وبلغ حجم استهلاك المنتجات النفطية في الدول العربية 7.0 مليون (ب/م/ن/ي) في عام 2015 بالمقارنة مع 6.7 مليون (ب/م/ن/ي) في عام 2014. وبلغت حصة الدول العربية 7.9 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات النفطية في العالم، وبلغت حصة الدول الصناعية 48.3 في المائة مقابل 38.9 في المائة للدول النامية و4.9 في المائة لدول رابطة كومنولث الدول المستقلة.

جاء الجزء الأكبر من الزيادة في حجم الاستهلاك في عام 2015 بشكل أساسي من خمس دول، وهي السعودية التي بلغ حجم الزيادة فيها 115 ألف (ب/م/ن/ي)، والعراق بزيادة 34 ألف (ب/م/ن/ي)، وزيادة بمقدار 21 ألف (ب/م/ن/ي) في كل من الكويت ومصر، والإمارات بزيادة 18 ألف (ب/م/ن/ي). يذكر أن مجموع استهلاك الخمس دول أنفة الذكر من المنتجات البترولية يشكل حوالي 68 في المائة من إجمالي استهلاك الدول العربية في عام 2015. حيث استحوذت السعودية على 35.6 في المائة من الإجمالي، تليها مصر بحصة 12.3 في المائة، والعراق بحصة 9.6 في المائة .

وبالإمكان ملاحظة التباين الكبير في حصة المنتجات البترولية من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية من دولة إلى أخرى، حيث تلبي أكثر من نصف احتياجات الطاقة في خمس دول في عام 2015، وهي: العراق، التي وصلت حصة المنتجات البترولية فيها إلى 80.7 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة، وسورية (65 في المائة)، وليبيا (62 في المائة)، والسعودية (58 في المائة)، والكويت (52.3 في المائة). فيما يتعلق بالتوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2015 يحتل زيت الغاز/الديزل المرتبة الأولى حيث بلغت حصته 36.6 في المائة من الإجمالي، ويأتي الجازولين في المرتبة الثانية بحصة وصلت إلى 26.4 في المائة، ويأتي زيت الوقود في المرتبة الثالثة بنسبة 17.1 في المائة، ثم غاز البترول المسال بحصة وصلت إلى 9.1 في المائة، وبلغت نسبة وقود الطائرات 5.8 في المائة، والكيروسين بحصة 1 في المائة، وأخيرا بلغت حصة المنتجات الاخرى 4 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية خلال العام، الجدول (2).

الجدول (2)
التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية، 2015

المنتج	الكمية	الحصة من الإجمالي في المائة
زيت الغاز/الديزل	2562	36.6
الجازولين	1848	26.4
زيت الوقود	1197	17.1
غاز البترول المسال	637	9.1
وقود الطائرات	406	5.8
الكيروسين	70	1.0
منتجات أخرى	280	4.0
الإجمالي	7000	100.0

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2015.

الطاقة الكهرومائية

تتمتع الدول العربية بإمكانيات محدودة لتوليد الطاقة الكهرومائية نظراً لضآلة المصادر المائية المتاحة واللازمة لإنشاء محطات الطاقة الكهرومائية. لذلك تساهم هذه الطاقة مساهمة محدودة في موازين الطاقة في الدول العربية. وتوجد إمكانيات بسيطة لتوليد الطاقة الكهرومائية في عدد قليل من الدول العربية، وهي: مصر، العراق، المغرب، السودان، سورية، لبنان، والجزائر. ولم يتجاوز حجم استهلاك الطاقة الكهرومائية في هذه الدول 100 ألف (ب/م / ن / ي) في عام 2015. ولم تشكل حصة الطاقة الكهرومائية سوى 0.7 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2015. واستهلكت الدول العربية 0.6 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهرومائية، في حين بلغت حصة الدول النامية 57.2 في المائة مقابل 35.9 في المائة للدول الصناعية و6.3 في المائة لدول رابطة كومنولث الدول المستقلة.

الفحم

تعتبر مساهمة الفحم محدودة جداً في ميزان الطاقة ولعدد قليل من الدول العربية، وهذه الدول هي: مصر، الجزائر، المغرب، ولبنان. ويقدر إجمالي استهلاك هذه الدول الأربع بحوالي 162 ألف (ب/م / ن / ي) في عام 2015، و قد حافظ الفحم على حصته السابقة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية والتي هي بحدود 1.1 في المائة. واستهلكت الدول العربية 0.2 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الفحم، وبلغت حصة الدول النامية 68.5 في المائة مقابل 27.1 في المائة للدول الصناعية و4.2 في المائة لدول رابطة كومنولث الدول المستقلة.

المخزون النفطي

تعتبر حركة المخزون النفطي وبخاصة في الدول الصناعية أحد المؤشرات المؤثرة في سوق النفط وأسعاره، خصوصاً خلال فترات الأزمات، حيث أن عملية بناء المخزون تعني زيادة في الطلب على النفط، كما أن عملية السحب من المخزون تعني امدادات نفط إضافية في السوق. شهدت المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية) ارتفاعاً في عام 2015 لتبلغ 8842 مليون برميل مع نهاية الربع الرابع من العام ويمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 750 مليون برميل، أي بنسبة 9.3 في المائة بالمقارنة بالربع الرابع من العام السابق. ويذكر أن مخزون النفط الخام على متن الناقلات قد بلغ 1164 مليون برميل في نهاية عام 2015 بزيادة 120 مليون برميل بالمقارنة مع مستواه نهاية عام 2014.

بعد وصول المخزون التجاري في الدول الصناعية إلى 2737 مليون برميل في نهاية الربع الرابع من عام 2014، ارتفع بواقع 273 مليون برميل ليصل إلى 3010 مليون برميل في نهاية الربع الرابع من عام 2015. والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية عام 2015 قد بلغت مستوياتها حوالي 64.2 يوم من

الاستهلاك، وهو مستوى أعلى من المسجل في نهاية العام السابق والبالغ حوالي 58.2 يوم من الاستهلاك، الملحق (6/5).

فيما يخص المخزون الاستراتيجي الأمريكي فقد استقر عند مستوى 691 مليون برميل منذ الربع الثاني من عام 2014 وحتى الربع الأول من عام 2015، حيث ارتفع في الربع الثاني من العام إلى 694 مليون برميل، وواصل ارتفاعه خلال الربع الثالث بحوالي مليون برميل ليستقر عند 695 مليون برميل منذ ذلك الوقت وحتى نهاية الربع الرابع من العام. الجدير بالذكر أنه منذ عام 2004 قامت الإدارة الأمريكية باتخاذ مواقف أكثر مرونة بشأن عمليات السحب من المخزون الاستراتيجي للتعويض عن النقص في الإمدادات، مما أدى إلى إضفاء صبغة تجارية على المخزون الاستراتيجي بالمقارنة بالسياسات السابقة التي كانت تعتبره بمثابة خط الدفاع الأخير يمكن استخدامه في حالة الأزمات الرئيسية فقط.

الأسعار

أسعار النفط الخام

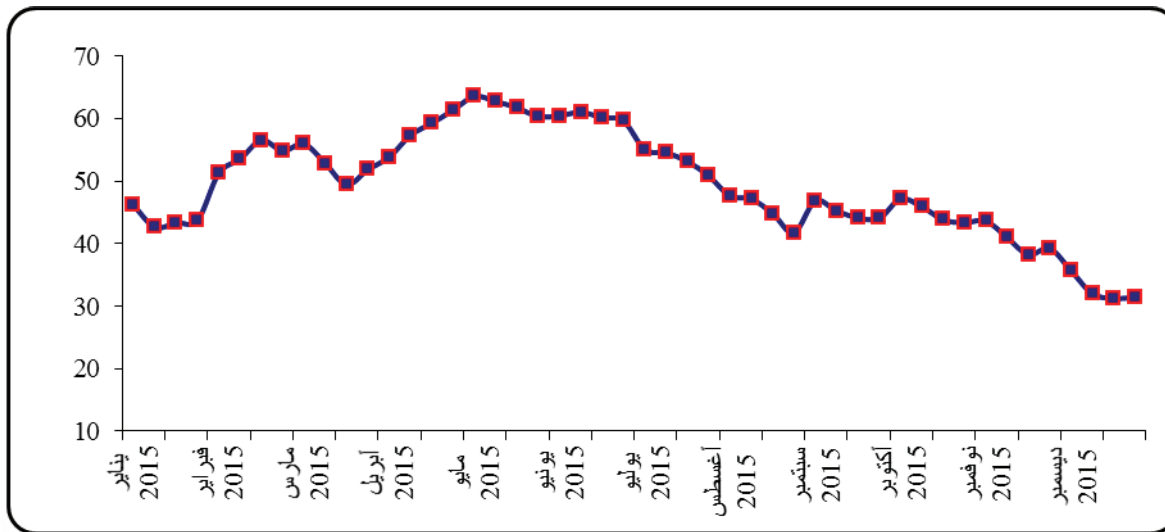
انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2015 بشكل ملحوظ، لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2005، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 33.6 و62.2 دولار/برميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 49.5 دولار/برميل مشكلاً بذلك انخفاضاً بحدود 46.7 دولار/برميل، أي ما يعادل نسبة انخفاض 48.5 في المائة مقارنة بالأسعار المسجلة خلال عام 2014. شهد النصف الأول من عام 2015 تحسناً نسبياً للأسعار تجاوزت خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة أوبك حاجز 60 دولار/برميل، بالمقارنة مع النصف الثاني من العام الذي شهد بنهايته عودة تراجع الأسعار إلى ما دون حاجز 40 دولار/برميل.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد بلغ معدل سعر سلة أوبك 50.3 دولار/برميل خلال الربع الأول من عام 2015 منخفضاً بواقع 23.1 دولار/برميل، أي ما يعادل حوالي 31.5 في المائة بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق، ليرتفع خلال الربع الثاني إلى 59.9 دولار/برميل. وعاودت أسعار النفط الانخفاض خلال الربع الثالث بمعدل 11.7 دولار/برميل، ما يعادل 19.5 في المائة بالمقارنة مع الربع الثاني من العام ليصل إلى 48.2 دولار/برميل، ثم واصلت انخفاضها خلال الربع الرابع من العام إلى ما دون حاجز 40 دولار/برميل لتصل إلى 39.7 دولار/برميل، أي بما يعادل انخفاض بنسبة 17.6 في المائة بالمقارنة مع الربع الثالث، وهو أقل مستوى لها منذ الربع الثالث من عام 2004.

وفيما يتعلق بالمعدلات الشهرية لسعر سلة أوبك، فقد استهلكت عام 2015 عند مستوى 44.4 دولار/برميل خلال شهر يناير، ثم بدأت بالتحسن التدريجي لحين وصولها إلى الحد الأعلى البالغ حوالي 62.2 دولار/برميل خلال شهر مايو،

لتبدأ بعدها بالانخفاض بشكل تدريجي خلال باقي أشهر السنة لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال العام وهو 33.6 دولار/ برميل خلال شهر ديسمبر، وهو أقل معدل لها منذ شهر أبريل 2004، الملحق (7/5)، والشكل (6).

الشكل (6) : الحركة الأسبوعية لأسعار سلة أوبك، 2015، (دولار / برميل)



المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2015.

تتأثر مستويات أسعار النفط العالمية، عادة بجملة من العوامل المتعددة والمتشابكة في نفس الوقت، ومن أبرز العوامل التي أدت إلى تهاوي أسعار النفط خلال عام 2015 ما يلي: -

- وفرة الإمدادات العالمية خاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك بلغت 2.6 مليون برميل/يوم خلال عامي 2014 و2015.
- ظهور بوادر التباطؤ في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الصيني بشكل خاص، حيث اتخذت حكومة الصين خلال السنوات الأخيرة، توجهاً جديداً نحو تعزيز انتقال الصين إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلاً من قطاع التصدير، وهو ما ألقى بظلاله على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط.
- توجه كبرى الدول المصدرة للنفط إلى سياسة الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلاً من خفض الإنتاج الذي قد يؤدي إلى دفع الأسعار نحو الارتفاع.
- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجياً منذ بداية عام 2014، الأمر الذي أدى إلى خفض أسعار النفط نتيجة للعلاقة العكسية التي تربط بين المتغيرين.
- كان للمضاربات دوراً كبيراً، وخاصة منذ النصف الثاني من عام 2014، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام.

كما شهد عام 2015 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في انحسار تباين الفروقات بدرجة محدودة بين أسعار النفوط الخفيفة منخفضة المحتوى الكبريتي والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي خلال العام بالمقارنة مع العام السابق. فمثلاً، وصل الفرق بين سعر نفط برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) وسعر نفط دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 1.4 دولار/برميل خلال عام 2015 بالمقارنة مع 2.4 دولار/برميل خلال العام السابق. في حين يقل سعر سلة أوبك عن سعر نفط برنت بواقع 2.9 دولار/برميل خلال العام. هذا وقد شهدت أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم تراجعاً كبيراً في عام 2015، حيث حقق سعر نفط دبي انخفاضاً بنحو 45.6 دولار/برميل خلال العام وحقق سعر نفط برنت انخفاضاً بنحو 46.6 دولار/برميل، كما حقق سعر خام غرب تكساس انخفاضاً بنحو 44.5 دولار/برميل.

فيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد تراجع الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة (47.2 في المائة) ليبلغ 49.9 دولار/برميل، وخام موربان الإماراتي بنسبة (45.4 في المائة) ليصل إلى 53.9 دولار/برميل، وخام التصدير الكويتي بنسبة (49.7 في المائة) ليصل إلى 47.8 دولار/برميل، وخام السدرة الليبي بنسبة (47 في المائة) ليصل إلى 51.4 دولار/برميل، والخام البحري القطري بنسبة (45.6 في المائة) ليصل إلى 50.7 دولار/برميل والبصرة العراقي بنسبة (46.5 في المائة) ليصل إلى 47.9 دولار/برميل، كما انخفض متوسط سعر خام عُمان بنسبة 45.3 في المائة ليصل إلى 56.5 دولار/برميل، الجدول (3).

الجدول (3)
أسعار بعض النفوط العربية، 2014-2015

نسبة التغير (%)	متوسط 2015	2015				2014	أنواع الخامات
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
47.2-	49.9	39.9	49.0	60.4	50.2	97.1	العربي الخفيف السعودي
45.4-	53.9	44.9	51.8	64.1	54.8	99.3	خام موربان الإماراتي
46.8-	52.8	44.5	50.6	61.9	54.3	99.6	خليط الصحراء الجزائري
49.7-	47.8	37.8	47.7	58.7	48.4	95.2	خام التصدير الكويتي
47-	51.4	42.7	49.4	60.8	52.8	98.4	السدرة الليبي
46.5-	47.9	38.1	46.9	58.2	48.3	94.4	البصرة العراقي
45.6-	50.7	40.6	49.4	61.2	51.7	96.3	البحري القطري
45.3-	56.5	46.6	60.6	56.7	62.0	103.2	عُمان

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي 2015 و OPEC Bulletin, Various Issues.

يتضح أن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ حوالي 46.7 دولار/برميل يزيد عن الانخفاض في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2000 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية حيث انخفض بـ 37.8 دولار/برميل أي بنسبة تزيد عن 49 في المائة ليصل متوسطها إلى حوالي 39.3 دولار/برميل في عام 2015، الملحق (8/5).

الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

انعكس التراجع في أسعار النفط الخام في انخفاض عام على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2015 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. فقد بلغ معدل سعر الغازولين في سوق الخليج الأمريكي حوالي 77.7 دولار/برميل في عام 2015، منخفضاً بمقدار 41.2 دولار/برميل، ما يمثل 34.7 في المائة مقارنة بمستويات الأسعار لعام 2014.

في سوق البحر المتوسط، وصل السعر خلال العام إلى 69.4 دولار/برميل، بانخفاض نسبته 37.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وفي سوق روتردام وصل معدل السعر خلال العام إلى 75.5 دولار/برميل، بنسبة انخفاض بلغت 34.4 في المائة بالمقارنة مع عام 2014. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل معدل السعر إلى 69.2 دولار/برميل خلال عام 2015، منخفضاً بنسبة 37.6 في المائة مقارنة بأسعار عام 2014.

بالتالي، فقد حققت السوق الأمريكية أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال عام 2015، تلتها سوق روتردام ثم سوق البحر المتوسط وأخيراً سوق سنغافورة التي حققت أدنى الأسعار. ويظهر جلياً أن الأسعار في السوق الأمريكية هي الأقل من بين الدول الصناعية الرئيسية بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، والتي بلغت حوالي 19.7 في المائة من السعر النهائي للغازولين في شهر أكتوبر 2015 مقارنة بنسبة 36.7 في المائة في كندا، و49.6 في المائة في اليابان، و56.9 في المائة في إسبانيا، وأكثر من 65 في المائة في بعض الدول الأوروبية الأخرى (بريطانيا 69.9 في المائة، وإيطاليا 67.5 في المائة، وألمانيا 65.7 في المائة، وفرنسا 65.5 في المائة) خلال الشهر ذاته.

كما شهد المتوسط السنوي لأسعار زيت الغاز انخفاضاً بشكل عام خلال عام 2015 في كافة الأسواق الرئيسية مقارنة بالعام السابق، وكانت مستويات أسعار زيت الغاز بشكلها المطلق خلال العام أدنى من أسعار الغازولين وأعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر سوق البحر المتوسط بأعلى أسعار زيت الغاز لتصل إلى 67.5 دولار/برميل خلال عام 2015 مشكلة انخفاض بنسبة 40.4 في المائة مقارنة بمعدل عام 2014، تلتها سوق سنغافورة بمعدل سعر 66.2 دولار/برميل بنسبة انخفاض 41.8 في المائة، ثم سوق روتردام بمعدل سعر 66 دولار/برميل أي بنسبة انخفاض 41.5 في المائة.

أخيراً سوق الخليج الأمريكي بأدنى الأسعار بواقع 63.8 دولار/برميل خلال عام 2015 وبنسبة انخفاض 42.7 في المائة مقارنة بالعام السابق. وانخفضت أسعار زيت الوقود خلال عام 2015 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في سوق سنغافورة إلى 45.9 دولار/برميل، بانخفاض 48 في المائة بالمقارنة مع عام 2014، وفي السوق الأمريكية وصل إلى 43.3 دولار/برميل، بانخفاض 52 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، ووصل إلى 40.2 دولار/برميل في سوق روتردام، بانخفاض 53.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2014. أما في سوق البحر المتوسط، فقد وصل السعر إلى 42.1 دولار/برميل خلال العام، بانخفاض 52.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

فيما يخص أسعار المنتجات النفطية في الدول العربية، استمرت أسعار المنتجات البترولية التي كانت سائدة في السوق المحلية في عام 2014 سارية المفعول في معظم الدول الأعضاء في عام 2015. وطرأت تغيرات على أسعار بعض المنتجات البترولية في خمس دول عربية خلال عام 2015، وهذه الدول هي الإمارات، السعودية، قطر، والكويت. وبإستثناء سوريا فقد جاءت هذه التعديلات معتدلة حيث طرأت زيادة على أسعار الجازولين وغاز البترول المسال في قطر، وعلى أسعار الجازولين في السعودية، وعلى أسعار الجازولين وزيت الغاز/الديزل في قطر، وعلى أسعار الكيروسين وزيت الغاز/الديزل في الكويت.

وقد تتراوح أسعار بنزين السيارات الممتاز في الدول العربية في نهاية عام 2015 بين أقل سعر 0.109 دولار في ليبيا وأعلى سعر 1.037 دولار في الأردن، وتتراوح أسعار بنزين السيارات العادي بين أقل سعر 0.200 دولار في السعودية والكويت وأعلى سعر 0.832 في الأردن، في حين تتراوح أسعار الكيروسين المنزلي بين أقل سعر 0.058 دولار في ليبيا وأعلى سعر 0.885 دولار في الإمارات العربية المتحدة، كما تتراوح أسعار زيت الغاز /الديزل في الدول العربية بين أقل سعر 0.123 دولار في ليبيا وأعلى سعر 0.931 دولار في الإمارات العربية المتحدة، ويبلغ أدنى سعر لغاز البترول المسال 0.039 دولار في ليبيا، في حين يبلغ أعلى سعر 12.341 دولار في الأردن، الجدول (4).

الجدول رقم (4)
أسعار المنتجات البترولية للمستهلك في بعض الدول العربية، في نهاية عام 2015

(دولار /لتر)

غاز البترول المسال	زيت الغاز/ الديزل	الكيروسين المنزلي	بنزين السيارات		
			عادي	ممتاز	
0.253	0.931-0.637	0.885	0.457	0.487	الإمارات
*3.191	0.266	0.066	0.213	0.266	البحرين
0.081	0.182	0.092	0.509	0.509	تونس
0.090	0.136	-	0.211	0.229	الجزائر
0.192	0.120-0.088	0.163	0.200	0.240	السعودية
0.137	0.343	0.129	0.386	-	العراق
*4.121	0.275	-	0.275	0.220	قطر
*2.499	0.367	0.367	0.200	0.217	الكويت
0.039	0.123	0.058	-	0.109	ليبيا
*1.094	0.383-0.246	0.246	0.355	0.854	مصر
*12.341	0.649	0.649	0.832	1.037	الأردن

* للأسطوانة عبوة 12 كجم.

تم تحويل الأسعار المحلية للمنتجات البترولية الواردة في الملحق (9/5)، وفق أسعار الصرف الواردة بالملحق (11/9). المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

الجدير بالذكر، أن الدول العربية تصنف ضمن أكبر الدول الداعمة لأسعار الوقود الأحفوري في العالم. وفي هذا السياق، يعتبر إصلاح سياسات دعم أسعار الطاقة من أكبر التحديات التي تواجه العديد من الدول العربية. نظراً لانحراف سياسات الدعم عن الأهداف المرسومة لها، وأعبائها المتزايدة على الميزانيات العامة من الناحية الاقتصادية واستفادة الشرائح الأعلى من الدخل من هذه النظم مقارنة بالطبقات الفقيرة.

أسعار الشحن

ارتفعت أسعار شحن النفط الخام وللاتجاهات المختلفة بدرجات متفاوتة خلال عام 2015 مقارنة بمستوياتها المسجلة خلال عام 2014، وذلك بالرغم من استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى ما شهدته بعض الدول خارج أوبك وبخاصة الولايات المتحدة، وإلى حد أقل كندا، من زيادة في إنتاجها المحلي من النفط وما يعني ذلك من انخفاض للواردات النفطية الأمريكية وبالتالي انخفاض في الطلب على الناقلات. ويعود ذلك في الأساس إلى أن انخفاض أسعار النفط قد منح أسواق الناقلات دعماً غير متوقع، حيث أطلق موجة من عمليات تخزين النفط على متن الناقلات وقد ساعد على ذلك هبوط أسعار وقود السفن. فتشير البيانات الملاحية إلى أن الكثير من تجار النفط قاموا باستئجار ناقلات لتخزين النفط، بسبب زيادة الإمدادات وانخفاض الأسعار، إلى حين تعافى الأسعار في تكرار لرهان تجاري مربح جرى في عام 2009 عندما انهارت أسعار النفط العالمية. كما تشير البيانات إلى أن الطلب على الناقلات قد شهد زيادة واضحة وبخاصة من الشرق، وأصبح عدد الناقلات الخاملة قليل جداً، ليبدأ فائض طاقة النقل البحري الذي يعاني منه أصحاب الناقلات منذ أعوام في الانحسار.

وصل معدل سعر الشحن خلال عام 2015 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الخليج العربي إلى الشرق (لناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن) نحو 65 نقطة على المقياس العالمي (World Scale-WS)⁽⁴⁾، بارتفاع مقداره 16 نقطة، بنسبة تمثل حوالي 32.7 في المائة مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2014. أما بالنسبة لمعدل أسعار الشحن للشحنات المتجهة من الخليج العربي إلى الغرب (270-285 ألف طن ساكن) فقد وصل خلال عام 2015 إلى 38 نقطة على المقياس العالمي، وبارتفاع مقداره 8 نقاط، والتي تمثل 26.7 في المائة مقارنة بمعدل عام 2014.

كما طرأ أيضاً ارتفاع طفيف بالنسبة لأسعار الشحن ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80-85 ألف طن ساكن) حيث وصل معدلها خلال عام 2015 إلى 108 نقطة على المقياس العالمي، وبارتفاع مقداره 3 نقاط، والتي تمثل 2.9 في المائة مقارنة بمعدل عام 2014. وقد شهدت أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي بالناقلات الكبيرة باتجاه الشرق تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض عام 2015، حيث استهلكت العام باستقرار عند نفس مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014 وهي 69 نقطة، ثم بدأت في الانخفاض لتصل إلى 53 نقطة خلال

⁽⁴⁾ المقياس العالمي (World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تعني 1 في المائة من سعر النقل القياسي لذلك الاتجاه في كتاب (World Scale) الذي ينشر سنوياً من قبل (World Scale Association) ويتضمن قائمة من الأسعار بصيغة دولار/ طن تمثل (World Scale 100) لكل الاتجاهات الرئيسية في العالم.

شهر مارس 2015، لتعاود بعد ذلك الارتفاع لتصل إلى 73 نقطة خلال شهر يوليو، قبل ان تنخفض إلى أدنى مستوياتها في شهر أغسطس وبواقع 39 نقطة. ثم عاودت الارتفاع من جديد خلال بقية أشهر السنة لتصل إلى 88 نقطة بنهاية العام. بالمثل، شهدت أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي بالناقلات الكبيرة باتجاه الشرق تذبذباً مماثلاً، حيث تراوحت خلال أشهر السنة بين أدنى مستوياتها في شهر أغسطس بواقع 26 نقطة وأعلى مستوياتها عند 53 نقطة بنهاية العام. أما بالنسبة لوجهة البحر المتوسط فقد استهلكت عام 2015 بارتفاع بالمقارنة مع نهاية عام 2014 مُسجلة 128 نقطة خلال شهر فبراير لتستمر بعد ذلك بالتذبذب لتصل إلى أعلى مستوياتها البالغة 134 نقطة في نهاية النصف الأول من العام. لكنها انخفضت بعد ذلك لتصل إلى أدنى مستوياتها في شهر سبتمبر بواقع 73 نقطة، قبل أن تعاود الارتفاع مجدداً لتصل إلى 120 نقطة بنهاية العام.

أسعار الغاز الطبيعي

شهد عام 2015 انخفاضاً في مستويات أسعار الغاز الطبيعي، سواء المنقول بواسطة خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال، في الأسواق الرئيسية العالمية. فقد انخفض معدل سعر الغاز المنقول بواسطة الأنابيب في مركز أو سوق هنري (Henry Hub) في الولايات المتحدة بحدود 41 في المائة ليصل إلى 2.6 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. كما انخفض سعر الغاز المنقول عبر الأنابيب في كندا بنسبة 48.7 في المائة ليصل إلى 2.0 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية. كما انخفض سعر الغاز في المملكة المتحدة في سوق (NBP) بنسبة 20.7 في المائة ليصل إلى 6.5 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. كما انخفض سعر الغاز في ألمانيا بنسبة حوالي 27.5 في المائة ليصل إلى 6.6 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. وفيما يخص الغاز الطبيعي المسال إلى اليابان فقد انخفض سعره بنسبة 36 في المائة ليصل إلى 10.3 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية، وانخفض سعر الغاز الطبيعي المسال إلى كوريا بنسبة 35 في المائة ليصل إلى 10.6 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)
أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة، (2010-2015)

(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

السنة	الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب				
	ألمانيا	بريطانيا	الولايات المتحدة	كندا	اليابان
2010	8.0	6.6	4.4	3.7	10.4
2011	10.5	9.0	4.0	3.5	12.5
2012	11.0	9.5	2.8	2.3	14.5
2013	10.7	10.6	3.7	2.9	14.7
2014	9.1	8.2	4.4	3.9	16.3
2015	6.6	6.5	2.6	2.0	10.6

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليم، 2016.

صادرات النفط والغاز الطبيعي

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 61.2 مليون (ب/ي) في عام 2015، مرتفعة بحوالي 3 مليون (ب/ي) أي بنسبة حوالي 5.2 في المائة مقارنة بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بحصة 43.6 في المائة من إجمالي تلك الصادرات تلتها دول رابطة كومنولث الدول المستقلة ودول أمريكا الشمالية بحصة حوالي 16.5 و16 في المائة على التوالي، ثم دول آسيا والمحيط الهادئ بحصة 11.4 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية، شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 34.5 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 21.1 مليون (ب/ي) في عام 2015، بارتفاع حوالي 1 في المائة مقارنة بحجم صادراتها لعام 2014، الجدول (6).

الجدول (6)
الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق، عامي 2014 و2015

(مليون برميل في اليوم)

2015	2014	المناطق
9.8	8.9	أمريكا الشمالية
4.1	3.9	أمريكا اللاتينية والوسطى
2.9	2.5	الدول الأوروبية
10.1	9.8	رابطة كومنولث الدول المستقلة
26.7	26.2	الشرق الأوسط وأفريقيا، ومنها:
21.1	20.9	الدول العربية
7.0	6.4	دول آسيا والمحيط الهادي
0.6	0.5	بقية دول العالم
61.2	58.2	الإجمالي العالمي
34.5	35.6	حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي (في المائة)

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليم، 2015 و2016.

جدير بالذكر أن أربع دول عربية وهي: السعودية، الإمارات، العراق، والكويت قد استحوذت على أكثر من 85 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2015. أما فيما يتعلق بوجهة الصادرات النفطية من الدول العربية، متمثلة في مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى بقية دول العالم خلال عام 2015 فقد استأثرت السوق الآسيوية على حوالي 71 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العربية، منها الصين واليابان والهند بنسبة 16.3 في المائة و14.9 في المائة و12.3 في المائة على التوالي، ودول آسيوية أخرى بنسبة 22.6 في المائة والسوق الأوروبية على حوالي 16.7 في المائة وأمريكا الشمالية بحصة حوالي 7.7 في المائة، الجدول (7).

الجدول (7)
وجهة الصادرات النفطية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحسب المناطق، عام 2015

المناطق	الكمية (مليون ب/ي)	الحصة (في المائة)
أمريكا الشمالية	1.7	7.7
أمريكا اللاتينية	0.2	0.9
الدول الأوروبية	3.7	16.7
آسيا ومنها:	15.7	71.0
- الصين	3.6	16.3
- الهند	2.7	12.3
- اليابان	3.3	14.9
- سنغافورة	1.1	5.0
- بلدان آسيوية أخرى	5.0	22.6
أفريقيا	0.6	2.7
دول أخرى*	0.2	0.9
الإجمالي	22.1	100.0

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليم، 2016.
* من ضمنها رابطة كومنولث الدول المستقلة وأستراليا.

ارتفع إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسال) خلال عام 2015 بحوالي 4.5 في المائة ليبلغ 1042.4 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 997.2 مليار متر مكعب في عام 2014. فقد ارتفعت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 6.1 في المائة لتصل إلى 704.1 مليار متر مكعب في عام 2015، مشكلة حصة 67.5 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2015 مقارنة بحصة 66.6 في المائة في عام 2014. كما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسال المنقول بواسطة الناقلات بنسبة 1.5 في المائة لتبلغ 338.3 مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 32.5 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2015 مقارنة بحصة 33.4 في المائة خلال العام السابق.

شهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية بشكل عام (أي إجمالي صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسال) إلى الأسواق العالمية انخفاضاً طفيفاً في مستوياتها خلال عام 2015 لتصل إلى حوالي 193.7 مليار متر مكعب مقابل 198.2 مليار متر مكعب في عام 2014، أي بنسبة انخفاض 2.3 في المائة مستحوذة على نسبة 18.6 في المائة من الإجمالي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية حيث بلغت صادراتها حوالي 126.2 مليار متر مكعب أي ما نسبته 65.2 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية في عام 2015، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها حوالي 41.2 مليار متر مكعب بحصة بلغت 21.2 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية، ثم عمان بحصة 5.3 في المائة، والإمارات بحصة 3.9 في المائة، وليبيا بحصة 3.4 في المائة، وأخيراً اليمن بحصة حوالي 1 في المائة.

ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي للدول العربية عبر الأنابيب من 49.6 مليار متر مكعب عام 2014 إلى 51.3 مليار متر مكعب عام 2015، مشكلة ما نسبته حوالي 26.5 في المائة من إجمالي صادرات الغاز في الدول العربية ونسبة 7.3 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. بينما انخفضت صادرات الدول العربية من

الغاز الطبيعي المسال على ظهر الناقلات من 148.6 مليار متر مكعب في عام 2014 إلى 142.4 مليار متر مكعب عام 2015 مشكلة بذلك ما نسبته 73.5 و 42.1 في المائة من إجمالي صادرات الغاز للدول العربية وصادرات الغاز المسال العالمية لعام 2015 على التوالي، الجدول (8).

الجدول (8)

صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه، لعامي 2014 و2015

(مليار متر مكعب)

الدولة	2015			2014		
	الإجمالي	على ظهر الناقلات	عبر الأنابيب	الإجمالي	على ظهر الناقلات	عبر الأنابيب
الجزائر	41.2	16.2	25.0	40.8	17.3	23.5
عمان	10.2	10.2	0.0	10.6	10.6	0.0
ليبيا	6.5	0.0	6.5	6.0	0.0	6.0
مصر	0.0	0.0	0.0	0.4	0.4	0.0
قطر	126.2	106.4	19.8	123.5	103.4	20.1
الإمارات العربية المتحدة	7.6	7.6	0.0	8.0	8.0	0.0
اليمن	2.0	2.0	0.0	8.9	8.9	0.0
إجمالي الدول العربية	193.7	142.4	51.3	198.2	148.6	49.6
الإجمالي العالمي	1042.4	338.3	704.1	997.2	333.3	663.9
حصة الدول العربية من الإجمالي (في المائة)	18.6	42.1	7.3	19.9	44.6	7.5

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بترولويوم، 2015 ، 2016.

تستأثر الجزائر بالجزء الأكبر وبنحو 48.7 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. من جهة أخرى، تشكل صادرات قطر الجزء الأكبر وبنسبة حوالي 74.7 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال المصدر على متن الناقلات. فيما يتعلق بوجهة صادرات الغاز الطبيعي، تعتبر أوروبا الوجهة لكامل صادرات شمال أفريقيا من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب خارج حدود المنطقة. وتقتصر صادرات قطر عبر الأنابيب على دول المنطقة القريبة المشمولة بمشروع دولفين⁽⁵⁾. كما توقفت الصادرات المصرية عبر الأنابيب بشكل كامل بسبب الظروف التي تمر بها دول المنطقة.

وفيما يخص وجهة صادرات الغاز الطبيعي المسال، غطت صادرات قطر معظم أسواق العالم لتشمل أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وأفريقيا. واتجهت صادرات الجزائر إلى أوروبا بالإضافة إلى كميات متواضعة إلى آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا. بينما لم تصدر مصر أي كمية من الغاز الطبيعي المسال. أما بالنسبة لصادرات كل من عُمان والإمارات واليمن من الغاز الطبيعي المسال فقد تركزت، بشكل رئيسي، في منطقة آسيا والمحيط الهادي بالإضافة إلى كميات قليلة نسبياً اتجهت إلى أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط، الجدول (9).

(5) مشروع دولفين للغاز هو مبادرة استراتيجية في مجال الطاقة تتضمن إنتاج ومعالجة الغاز الطبيعي من حقل غاز الشمال البحري في قطر ومن ثم تصديره عبر الأنابيب الممتدة تحت سطح البحر إلى كل من الإمارات وعُمان.

الجدول رقم (9)
اتجاه صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه، عام 2015

(مليار متر مكعب)

من/إلى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	آسيا والمحيط الهادي	الشرق الأوسط	أفريقيا	الإجمالي
الجزائر	33.8	0	0	2.6	0	4.8	41.2
عمان	0.1	0	0	9.5	0.6	0	10.2
ليبيا	6.5	0	0	0	0	0	6.5
مصر	0	0	0	0	0	0	0.0
قطر	27.8	0.7	2.0	69.5	24.2	2.0	126.2
الإمارات العربية المتحدة	0	0	0.1	7.5	0	0	7.6
اليمن	0	0.2	0	1.8	0	0	2.0
الدول العربية	68.2	0.9	2.1	90.9	24.8	6.8	193.7

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة برتش بتروليم، 2016.

قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية⁽⁶⁾

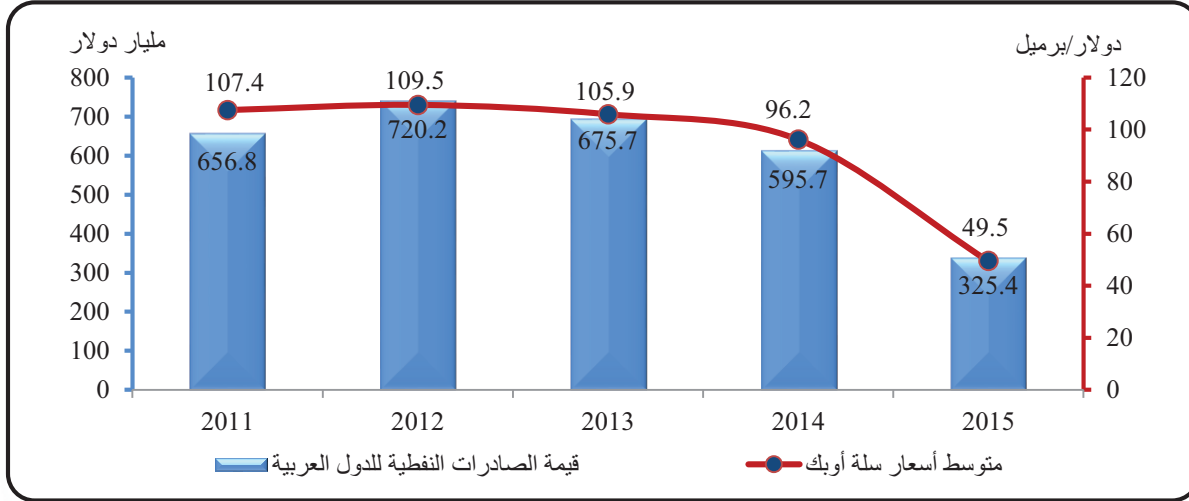
إن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط خلال عام 2015 وبواقع حوالي 46.7 دولار/برميل أي بنسبة 48.5 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2014 البالغة 96.2 دولار/برميل، قد انعكس بشكل سلبي على قيمة الصادرات النفطية التي تُعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياجاتها الرسمية، والمُعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

لعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية المقدرة للدول العربية للفترة (2011 - 2015) تعطي صورة أوضح للأثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال السنوات الأخيرة. ومن خلال تتبع انعكاس التطورات الأخيرة في أسعار النفط على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها حوالي 325.4 مليار دولار في عام 2015 بالمقارنة مع 595.7 مليار دولار في عام 2014، الشكل (7).

(6) تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي :

تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة ، وبضرب المعدل السنوي للسعر في حجم الصادرات النفطية السنوية تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

الشكل (7): متوسط أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية.
(2011-2015)



المصدر : الملحق (10/5).

على مستوى الدول العربية فرادى، تباينت نسبة الانخفاض من دولة لأخرى. وتتصدر دولة ليبيا الدول التي شهدت انخفاضاً في عوائدها بسبب الانخفاض الكبير في إنتاجها وبحدود 68 في المائة خلال العام بالمقارنة مع العام السابق بسبب الظروف الأمنية التي تمر بها البلاد. تلتها دولة قطر بنسبة انخفاض حوالى 54.8 في المائة، ومملكة البحرين بنسبة 49.1 في المائة، والجزائر بنسبة 48.8 في المائة، ومصر بنسبة 48.6 في المائة، والسعودية بنسبة 46.9 في المائة، والكويت بنسبة 51 في المائة وعمان بنسبة 42.3 في المائة والعراق بنسبة 40.1 في المائة ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 34.1 في المائة. يذكر أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2000 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد انخفضت من 478.1 مليار دولار في عام 2014 إلى 261.7 مليار دولار عام 2015، ما يمثل انخفاضاً بنسبة 45.3 في المائة، الملحق (10/5).